

11- الاستنتاجات

- 1- يمكن أن تساعد هذه المنطقة على تسليبة حركة البضائع وبسهولة إلى ميناء البصرة خارجة.
- 2- يمكن القول أن مشاركة الدولة في استثمارات المنطقة بحرة تمثل في المشاركة بالآراء والبناءات البنية التحتية لقطاع.
- 3- إن مشاركة الدولة في الخدمات اللوجستية تمثل أساساً في إقامة المشاريع الكبرى مثل الطرق والجسور وترك المشاريع تصفوي لقطاع الخاص الوطني أو الأجنبي.
- 4- إن لهذا المشروع تأثير مباشر على الحياة الاقتصادية والاجتماعية لسكان في محافظ البصرة وميسان وواسط وذي قار والمثنى إن تأثيرها على حوالي أكثر من (6) مليون نسمة وتأثير غير مباشر على باقي سكان العراق.
- 5- يمكن القول أن تشغيل هذا المشروع سيدفع المستثمرين الدوليين بالدخول في مشاريع استثمارية أخرى كان تكون صناعية أو سياحية أو اقتصادية متنوعة وذلك يعتمد على حركة النقل البحري الحالي وبما يحققه من خفض في كلف النقل وحجم التسيب المعقمة لجذب المستثمرين.

12- التوصيات

- 1- يجب أن تعمل الدولة على استمرار في توفير المناخ المناسب للاستثمار.
- 2- تعمل على توفير اليد العاملة المدربة وبالأجور المناسبة.
- 3- الاهتمام بجذب شركات عالمية وذلك لأنها تتحكم بجزء لا يستهان به في اقتصاد والتجارة العالمية.
- 4- تشجيع شركات القطاع العام العراقية والقطاع الخاص العراقي على مشاركة الشركات الأجنبية، إما باستئجار تشغيل المشترك، أو المشاركة أو المساعدة.
- 5- ترشيد استخدام أراضي المناطق بحرة في الموانئ، وبما يتلاءم واتوجه الاقتصاد للعراق.
- 6- توفير الخدمات المائية وتطوير القطاع المصرفي وتوفير الوسائل التمويلية اللازمة لإقامة المشروعات في الموانئ بحرة.
- 7- ربط المزايا والإعفاءات الضريبية للمشاريع الاستثمارية مع أولويات خطة التنمية للبلد.
- 8- تحديد الإطار العام لنسب الاستثمار الذي يمكن أن تشارك به الدولة مع إعطاء تخوياً لوزارة النقل بأكمل الإجراءات اللاحقة لإعداد متطلبات المشروع.

المصادر

أولاً - العربية

- 1- أبو معاذ، محمد رضا، سفن النقل البحري بين التملك والاستثمار، تكنولوجيا النقل البحري، مركز البحوث والاستشارات لقطاع النقل البحري، السنة الخامسة عشر ديسمبر 1956.
- 2- الجنابي، بسطام، تطور مفهوم المناطق الحرة وإقامتها في العراق: دراسات اقتصادية، العدد الثالث / الرابع، السنة الأولى 1999 - 2000.
- 3- د. راتب، إجلال، دور المناطق الحرة في تنمية الصادرات المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد الخامس، العدد الأول، يونيو 1997.
- 4- عيد الوهاب، عبد الرزاق، محمد صابر الموسوي، المنطقة الاقتصادية الحرة في مئسث القا علامة فارقة في مستقبل العراق، المؤتمر العلمي السادس لوزارة النقل 27-28 أيلول 2005.
- 5- د. ميرزا محمد شفيق، بور سعيد ميناء حر، الندوة العلمية الخامسة، الجمعية المصرية للملاحة، الاسكندرية، 1993.
- 6- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تطوير الموانئ دليل للمخططين في البلدان النامية، الطبعة الثانية، نيويورك 1984.

ثانياً: الأجنبية

- 1- Rehan, Hans The Hamburg free port system : Preconditions and Importance, proceedings of the fourteenth conference, Hamburg, May, 1985 .
- 2- Dr. spinanger, Dean, Free Trade Zones and Free port ; Overiw, Role and Impact proceeding of the fourteenth conference, Hamburg, May, 1985 .
- 3- MRCC, Report, N. 24 - 5323 January, 1996.
- 4- Sulayem, Sultan Bin ,Business Guide, Jebel Ali Free Zone, Authority Dubai, 2000.
- 5- Who is in the Jebel Ali Free Zone, 2000.

الفصل و

ة بالأرض

برى مثل

محافظة

(6) مليون

مستثمري

تمتد على

لتسهيلات

الاقتصاد

ة مشتركة

الاقتصاد

ة اللازم

التنمية لئلا

نطاء تخوي

الأهمية الاقتصادية للموانئ الحرة

مع الإشارة إلى المنطقة الاقتصادية الحرة المقترحة في ميناء الفاو

أ. م. د. مناهل مصطفى عبد الحميد
جامعة بغداد / كلية الإدارة والاقتصاد
قسم الاقتصاد

المستخلص

لقد سعت العديد من الدول في الآونة الأخيرة إلى إقامة المناطق الحرة في موانئها، وقد نجحت جهودهم الاقتصادية في تحقيق ذلك، والعراق واحد من الدول التي اتجه نحو التفكير في إقامة مثل هذه الموانئ الحرة، لذا فإن هناك دراسات قائمة لإنشاء منطقة حرة في ميناء الفاو. هذا الميناء يقع في جنوب العراق ويمثل واحداً من المواقع الاستراتيجية الهامة في شبكة النقل البحري والبري ليس بالنسبة للعراق فقط وإنما لإقتصاد النقل الدولي بشكل عام، فهو يمثل موقفاً متوسطاً بين أوروبا وأفريقيا من جانب وشرق وجنوب شرق آسيا من جانب آخر وهو بذلك يمثل أحد عقدة مواصلات في شبكة النقل البحري والبري الدولي، مع العلم أن إنشاء المنطقة الحرة في ميناء الفاو مرتبط أساساً بإقامة ميناء دولي على ساحل خور عبد الله ومرتبطة أيضاً بمدى توفر وتطوير الخدمات اللوجستية للنقل العابر في العراق. ينطلق البحث من فرضية (أن إقامة منطقة حرة في ميناء الفاو يمكن أن تكون عاملاً جاذباً كبيراً للاستثمار أو المستثمرين). إن إقامة مثل هذه المنطقة في العراق ستعزز على العراق بفوائد كبيرة تتمثل في تخفيض كلف النقل وتساعد على توظيف اليد العاملة وعلى جذب الاستثمارات لها بالشكل الذي يساعد على دعم الاقتصاد العراقي.

عمادية - تصيلية،
2000.

مجلة مع افطار
عدد (221) علم

وقائع ندوة العرب
رقم الدراسات

قائع ندوة العرب
لغات الاستراتيجية

ن. مجلة التمويل

تتمية، لعدد (5)

تتمية، العدد (5)

(9) العدد (100)

بنية، بكن، 1975
جامعة / الاسكندرية

- 1- Wong Tui
Seminar f
2/8/2004. f
- 2- ITC/WTO
- 3- Wrightsm
policy" Th
- 4- V. Karupp
money" Ar

ABSTRACT

Many countries in the world decided to establish free zone at their seaports and succeed economically in their efforts to do so.

Iraq is willing to establish such zone in the near future . according to that Iraq will conduct many studies and researches . The free zone we are conducting this research will located at al-fao seaport in the southern part of Iraq at Albasra province . this place is one of most strategic place on the Arabian Gulf . it represent the most important joint transportation next between Asia and Europe in the world . by so doing we can joint the high way through Iraq to two important place in the world . according to that we need to build international seaport at Khor Abdullah mini Gulf in Basrah province . The above hypotheses assume that the establishment of such project will has many benefit to reduce the international transportation cost as well as increase the revenue to many countries and Iraq alike . The benefit of establishing such project also include and attract people and companies who like to invest in this project. We belief that the building of such project will enhance the Iraqi economy .

المقدمة

شهدت الفترة الأخيرة مجموعة من المتغيرات الاقتصادية التي غيرت مفهوم وشكل المنافسة الاقتصادية، فالتبعية المعاصرة تشهد ثلاث فئات اقتصادية علاقة مع كثافة في استخدام التكنولوجيا المعقدة هادفة من وراء ذلك خفض التكاليف وأخذت الأنشطة الاقتصادية بمختلفها تبحث عن كل الوسائل التي من شأنها أن تستخدم المدخلات بأقل التكاليف، بل وأصبحت التكتلات الاقتصادية التي تضم مجموعة من الدول تعمل على تنسيق سياساتها الاقتصادية وإزالة الحواجز التجارية فيما بينها، فضلاً عن إقامة التوحيد وربط سياساتها المالية والفنية في إطار متكامل مما ترتب عليه تصاعد المنافسة الاقتصادية دعمته الاتفاقيات الداعية إلى تحرير التجارة العالمية... وكان لهذه التطورات انعكاساتها على سوق النقل البحري العالمي، ذلك إن النقل البحري والمواسي هما من أشد الصناعات تلاماً حيث التجارة المتقولة بهراً سواء في هيكلها أو حجمها إذ بلغت مساهمة الأسطول العالمي في نقل التجارة العالمية (80%)⁽¹⁾ بحمولة وصلت إلى حوالي (775,351) مليون طن توزعت على ناقلات النفط والغاز لمساحات بنسبة 42%، و 36% لمساحات الصلب والسفن المشتركة و 8% لمساحات الموانئ و 13% لمساحات البضائع العامة⁽²⁾.

مما ترتب على ذلك زيادة حدة المنافسة بين الشركات العالمية للنقل، وفي ظل هذا الوضع عجزت الحاجة إلى تحديث وتنمية الموانئ ويتعين بحث عدد الموانئ وتخصيصها وموقعها وحجمها تحتل موقعا قاعلا في مجمل الاقتصاد الوطني، وبالتالي فإن وضع مبادرة رشيدة لتطوير الموانئ يعد من الأمور المهمة، وبخاصة أن هناك دول عديدة نجحت في إقامة الموانئ الحرة ونجحت في تجزئتها وتعاير واحد من الدول الذي توجه نحو التفكير في إقامة مثل هذه الموانئ الحرة، لذا فإن هناك دراسات قائمة لإنشاء منطقة حرة في ميناء الفاو، هذا الميناء يقع في جنوب العراق ويشمل واحداً من المواقع الإستراتيجية الهامة في شبكة النقل البحري البري لمنطقة العراق فقطع والملاحة الاقتصادية الدولية بشكل عام. فهو يحتل موقعا متوسطاً بين أوروبا وأفريقيا من جانب وشرق وجنوب شرق آسيا من جانب آخر وهو بذلك يمثل أهم عقدة مواصلات في شبكة النقل البحري والبري الدولي، علماً بأن إنشاء المنطقة الحرة في مثلث الفاو مرتبط أساساً بإقامة ميناء دولي على ساحل خور عبد الله ومرتبك أيضاً بمدى توفر وتطوير الخدمات اللوجستية للنقل العابر في العراق.

لذا فإن هذه الدراسة تفترض (إن إقامة منطقة حرة في ميناء الفاو يمكن أن تكون عاملاً جاذباً كبيراً للتقنين أو المستثمرين).

⁽¹⁾ MIRC, Report, N. 24-5323, January, 1996, P.20

⁽²⁾ محمد رضا أبو معاش، سفن النقل البحري بين التملك والاستئجار، تكنولوجيا النقل البحري، مركز البحوث والاستشارات لقطاع النقل البحري، السنة الخامسة عشر، ديسمبر 1999، ص 35.

1- ش

تد

هو ج

مسار

(848)

مع نمو

فاعلا

جغرافي

موائل

لها منه

بين مش

فقد بدأ

وفي ج

دولة م

وتنوزع

الصادرات

وا

هامبور

عام 11

2- مله

الأغراض

للصناعة

قدرة

الصناعة

(3) بسيط

تر

(4) د. ا. م.

لذ

as and

, May,

وعليه فإن هدف البحث يسعى إلى إبيان دور وأثر الموانئ الحرة في الاقتصاد لكي تتمكن من القيام الأفضل لإقامتها وتنمائها ويأملوب الاقتصادي أكثر كفاءة بغية تحسين الأداء والتصدير على التنافس مع غيرها من الموانئ) ووفقاً لذلك فإن الدراسة تناولت الجوانب التالية:

- 1- نشأة الموانئ الحرة وتطورها تاريخياً
- 2- مفهوم الموانئ الحرة
- 3- أنواع المناطق والموانئ الحرة
- 4- مميزات الموانئ الحرة
- 5- أهم الصناعات التي يمكن إقامتها على الموانئ الحرة
- 6- الآثار الاقتصادية للموانئ الحرة
- 7- عرض لبعض التجارب في إقامة المناطق الحرة
- 8- المنطقة بحرة المقترح إنشاؤها في ميناء الفاو
- 9- الآثار الإيجابية المتولدة من إنشاء المنطقة الحرة في الفاو
- 10- الاستثمارات التي يمكن إقامتها في المنطقة الحرة في الفاو
- 11- الاستنتاجات
- 12- التوصيات

1- نشأة الموانئ الحرة وتطورها تاريخياً

تعود نشأة الموانئ الحرة إلى فترة بعيدة ، منذ القرن السابع عشر وكان الهدف من إنشائها هو جذب جزء من التجارة الدولية العابرة، وقد نمت وتوسعت مثل هذه الموانئ مع التوسع في مسار خطوط التجارة، ومن أبرز الأمثلة عليها هي منطقة جبل طارق عوام (1704) وهونكونغ (1848)، هامبورك (1888)، كوبن هافن (1891)⁽³⁾ ومع بدايات القرن العشرين نمت واتسعت مع نمو التجارة العالمية وبخاصة بعد الحرب العالمية الثانية وأصبحت هذه الموانئ تسهم مساهمة فاعلة في تسهيل التصدير ثم تطورت لتؤدي أنواعاً عديدة من الخدمات، واليوم تتوزع هذه الموانئ جغرافياً على عدد من قارات العالم، ففي قارة آسيا تتواجد في شرق القارة وجنوبها الشرقي أقدمها موانئ هونغ كونغ وسنغافورة، وتعد هافن المثلثان من أهم المراكز الصناعية في العالم يضاهي لها منطقة تاوان التي بدأت كميناء لتجهيز الصادرات واليوم هناك (34) منطقة حرة تتوزع مس بين مناطق حرة وموانئ حرة يقع منها (12) في ماليزيا، أما في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي فقد بدأت المناطق الحرة ومن ضمنها الموانئ الحرة في البرازيل والمكسيك والأرجنتين والسلي، وفي جزر الهند في منطقة الكاريبي⁽⁴⁾ أما في القارة الأفريقية فتتوزع هذه الموانئ على (11) دولة معظم موانئها موجهة للتصدير ما عدا جزر ميسيل إذ تتواجد فيها المناطق المصرفية، وتتوزع هذه الموانئ في منطقة الشرق الأوسط في خمس دول تمتاز معظمها بأنها مناطق تجهيز الصادرات ومنطقة مصرفية عالمية في البحرين.

وفي أوروبا تمتاز دولة ألمانيا بكثرة موانئها إذ يوجد فيها ستة موانئ حرة تمثل في ميساء هامبورك، بريمن، بريمن هافن، امسن، كوكس هافن، وميناء كيل، وقد أنشئت هذه الموانئ ما بين عام 1881 و 1920⁽⁵⁾.

2- مفهوم الموانئ الحرة

تتباين الموانئ فيما بينها من حيث الخدمات التي تقدمها فهناك موانئ عامة متعددة الأغراض قادرة على تقديم التسهيلات والخدمات لمختلف أنواع السفن، فضلاً عن تقديمها خدمات للصناعات الموطنة بالقرب منها مثل صناعة تكرير النفط والحديد الصلب، وهناك موانئ خاصة قادرة على تقديم كافة الخدمات التي تتلاءم مع نوع البضائع التي يتم شحنها وتفريغها مثل الموانئ الصناعية المتخصصة، ومن بين الأنواع المختلفة للموانئ تبرز الموانئ الحرة.

⁽³⁾ بستان الجبلبي، تطور مفهوم المناطق الحرة واللقها في العراق - دراسات اقتصادية، العدد الثالث / الرابع، السنة الأولى 1999 - 2000، ص 75.

⁽⁴⁾ د. اجلال راتب، دور المناطق الحرة في تنمية الصادرات، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، العدد الخامس، العدد، يونيو 1997، ص 171 - 178.

⁽⁵⁾ Hans Rehhan, The Hamburg, free port system : Preconditions and Importance, proceedings of the fourteenth conference, Hamburg, May, 1985, P 126 .

- والموانئ الحرة هي تلك المناطق التي يمكن أن تخزن فيها البضائع ويتم الاتجار بها دون فرض رسوم أو قيود كمركية⁽⁶⁴⁾، أو هي مساحة أرضية يتم فيها تخزين وتداول البضائع وإجراء عمليات تحويلية عليها وبدون أي تدخل كمركي وطني أو محلي⁽⁶⁵⁾ تقوم منطقة الميناء الحرة في المناطق المحاذية للموانئ والممرات المائية والمملكة الحرة. وتتعلق هذه الموانئ تجارياً بحرية تامة دون الخضوع للرسوم الكمركية أو القيود أثناء عمليات الاستيراد أو التصدير، وتأسيساً على ذلك فإن أغلب الموانئ الحرة مغطاة من الضرائب المحلية كلياً أو جزئياً، كما تكون ضرائب أو رسوم نقل الملكية مثلاً.

ووفقاً لما ذكر يمكن القول أن الموانئ الحرة هي مناطق لا محيطة ومحصورة من القيود التجارية والاقتصادية، فكونها لا محيطة لأنها لا تخضع لسلطة القضاء أو التقنين المحلي ولا تخضع لقوانين التبادل التجاري وقوانين نقل الملكية والضرائب، إن أهم ما يميز الموانئ الحرة بأنها أوسع مساحة من المناطق الحرة مع توسع وشمول أكثر في الأنشطة التي تزاولها، فهو ميسر المنشآت ممارسة أي نشاط قانوني أو عمليات تصنيع أو إعادة نقل وتغليف كما يمكن للمستثمرين من استيراد أي نوع من البضائع مستتابة من قيود الاستيراد ويمكن بيع البضائع بالجملة والפרد أو استهلاكها ضمن الميناء الحر أو حدود المدينة⁽⁶⁶⁾.

وتجدر الإشارة هنا ونحن بصدد تحديد مفهوم الموانئ الحرة إلى ضرورة الفصل بين الميناء الحر وبعض المفاهيم الأخرى التي قد تختلط معه.

فلقد إن هناك ما يسمى بمناطق التجارة الحرة أو تسمى أحياناً مناطق النشاطات التجارية الحرة حيث يشمل هذا المفهوم على عدد من المناطق التي تخطط أو ترسم وتحدد وفقاً لمعايير مباشرة وواضحة وبالتهنية تعد هذه المناطق واحدة من مواقع الإخراج التجاري، ويرد لحرية مفهوم مناطق الصيرفة الحرة والتي تمثل أنشطة التجاري والتبادل التجاري مباشرة، ويتفق كلا المفهومين في نقطة إزالة القيود التي يتم رفعها عن الشركات أو المؤسسات التجارية القائمة على أرض المنطقة الحرة، فضلاً عن أنه في مناطق الصيرفة الحرة يتم رفع القيود عن الشركات التي يسمح لها بمزاولة النشاط التجاري أي مزاولة عمليات الشراء ويكون التجار فيها من الأجانب⁽⁶⁷⁾ من ذلك نلاحظ أن المفاهيم تتفق في نقطة معينة وهي إزالة الحواجز والرسوم الكمركية لتسهيل لعشيات التسويق إلى داخل الدولة المقام على أرضها الميناء الحر، فضلاً عن فتح أفق جديد، أمام أصحاب النشاط داخل الدولة نفسها للاستفادة من ما متوفر من مفازل والنشأت يستمر فيها تخزين السلع لغرض تصديرها أو إعادة تصديرها.

⁽⁶⁴⁾ د. محمد شفيق ميرزا، بور سعيد ميناء حر، الندوة العلمية الخامسة - الجمعية المصرية للملاحة، الإسكندرية 28-29 سبتمبر 1993، ص 2.

⁽⁶⁵⁾ د. محمد شفيق ميرزا، المصدر نفسه ص 2.
نظر كذلك: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تطوير الموانئ دليل للمخططين في البلدان النامية، الطبعة الثانية، نيويورك، 184، ص 94.

⁽⁶⁶⁾ نظام الجناحي، مصدر سابق، ص 76.

⁽⁶⁷⁾ Dr. Deen Spin uger, free Trade zones and free port: overview, Role and Impact, proceedings of the fourteen th conference, Hamburg, May 4-10, 1985, p135.

3- أنواع المناطق والموانئ الحرة

تجمع الموانئ الحرة أحياناً بعض مزايا مناطق التجارة الحرة ، أو بعض مزايا المناطق الصناعية الحرة، لذا لا بد من التمييز بين هذه الأنواع وقالتي:-

1- مناطق التجارة الحرة: وتحدد مثل هذه المناطق بالميناء أو المناطق القريبة منه ويسمح فيها للتجارة غير المقيدة والمطاعة من الرسوم على أرض هذه المناطق، وأهم النشاطات التي تزاوّل فيها على أرضها هي عمليات التعبئة والتغليف والخزن.

2- المناطق الحرة الصناعية: وهي مناطق تقع خارج حدود الكمارك وتكون قريبة من الميناء أو تقوم بمعالجة الميناء، وأهم النشاطات التي تمارس فيها هو التداول الحر للسلع داخل وخارج المنطقة وخارج نطاق الضريبة وما تقتضيه الضرائب من إجراءات تفرض على المستثمر المحلي أو الأجنبي.

3- الموانئ الحرة: تشمل تمهيلات الموانئ وخدماتها إضافة إلى إمكانية توفير المخازن أو إمكانية تواجد بعض المعامل الصناعية المقامة بفرب الميناء الحر، فضلاً عن التسهيلات المنشئة بالإعفاء من رسوم أو.

4- مناطق المشاريع الصناعية: وتمتاز هذه المناطق بجسمة من التسهيلات والحوافز التي تتمثل بالضرائب المخفضة وممارسة التعليمات والقوانين بشكل يمثل حد أدنى وأهم ما يميز هذه المناطق هو انخفاض التكلفة التي تساهم في تشجيع بدائل الاستثمار والتصدير، والجدول التالي يبين أنواع المناطق الحرة .

بها دور
وإجراء
حر في
يا بحرية
بمسا على
سراب أو
ن القيسود
حلي ولا
من الحرة
، فيومع
لمشاريع
لة والمرة
الميناء
التجارية
المعايير
رد أحيانا
يلتقي كلا
القائمة عز
بات التي
لاحتساب⁹⁾
ة تسهيلات
جديدة
سلم فيها

الملاحقة:

دان التنمية

Dr. I
Imj
198

	(3) الأثر المتوقع	(2 ب) التطبيقات	(2) التخطيط	(1) الموصفات الدقيقة	نوع المنطقة
(4) ميناء م التجارة الحر ومعظم المو الأخرى	(3) توفر نقل البضاعة وخزنها	(2 ب) تطبق على البضاعة التي لا تدخل الميناء	(2) التخطيط الموقفي	(1) لا تطبق ضمن الاستراتيجية أو الكمركية ولا حتى غير المباشرة	تطبق لا تأخذ الرسوم خضرات ، والمساكن الكمركية
(4) المحلات وتعطي من ال خدمة السياحة	(3) تزايد المبيعات الوطنية	(2 ب) تطبق على الأشخاص خارج البلاد أو يعيشون خارج البلاد أو المغتربين إلى الخارج	(2) التخطيط يعتمد على مسوراد وسلع النشاط الاقتصادي	(1) تنفي أو تخضع عليها الضرائب غير المباشرة	بعضات المصفاة من بوم الضرائب
(4) مصارف ، لوكسمبورغ البخريين	(3) تعمل على زيادة التنافس بينها وبين البنوك الأجنبية	(2 ب) تطبق على المتعاملين من الأجانب	(2) التخطيط بالاعتماد على مسوراد النشاط الاقتصادي	(1) إلغاء شروط الحد الأقصى للائحة أو الاقتصادي	تطبق البنوك أو المصارف ر
(4) منطقة م كوريا الجنوبية ، كوتونيك ، السلع ملاين ،	(3) تساهم في تسريع عملية التنمية للبلد من خلال نقل التقنيات الحديثة	(2 ب) تطبق على المعدات والمواد المعدة للتصدير	(2) تخطيط محلي	(1) إلغاء التعريفات والضرائب المباشرة وغير المباشرة	تطبق التجارة الحرة مناطق صلايات التصدير

المصدر : Dr. Dean spinager, I bid, P. 139 (6)

وفيما يلي عرض لأهم النشاطات الصناعية الرئيسية للمواني الحرة (12):

- 1- صنع كهربائية مصنعة أو تجميعية
- 2- صنع إلكترونية مصنعة أو تجميعية
- 3- صناعة الحاسبات
- 4- تصنيع وتجميع الآلات
- 5- تجميع وتصنيع وسائل الاتصال
- 6- الصناعات الجلدية
- 7- صناعة الملابس والمنسوجات
- 8- صناعة الدس والألعاب
- 9- صناعة مكائن الضغط والينزين
- 10- صناعة المواد الطبية
- 11- صناعة مواد التجميل
- 12- صناعة الأثاث
- 13- صناعات تفتية وهندسية
- 14- صناعة الطوب
- 15- صناعة المواد البلاستيكية
- 16- صناعة مواد الطباخة والمواد المكتبية
- 17- صناعة المواد الكيميائية
- 18- صناعة الأدوات الاحتياطية لوسائط النقل
- 19- صناعة معدات الملاحة والأدوات الاحتياطية لها
- 20- صناعة معدات الكشف والتنقيب
- 21- صناعة الدراجات الهوائية وتجارية
- 22- صناعة آلات التصوير والكاميرا
- 23- صناعة مواد التعبئة والتغليف
- 24- صناعة الآلات الموسيقية

6- الآثار الاقتصادية للمواني الحرة

لما أهم الآثار والمساهمات الاقتصادية التي سيتم الحصول عليها هو خفض كلفة لتبنا الخارجية للدولة المضيفة، ذلك لأن آثار المنطقة الحرة في الميدان تصبح واضحة عند صر لوائح بعدم تطبيق بعض التعليمات المتعلقة بالرسوم الجمركية والضرائب، ومن الآثار الاقتصادية المقولة هي:-

- 1- زيادة في القدرة التنافسية للصناعات
- 2- التوسع في استثمار الموارد المعنوية والخدمات ورأس المال المحلي في مج الصناعات.
- 3- استثمار مزايا الطاقة الكامنة في مجال نقل التكنولوجيا.
- 4- تدريب اليد العاملة المحلية على مهارات جديدة.
- 5- التوسع في عمليات التسويق خاصة للمنتج المصنعة محليا.

○ Dr. Dean spinanger, Hül, P 135 .

- 6- التوسع في استخدام النقل البحري.
- 7- التوسع في ممارسة الأعمال التجارية المصرفية.
- 8- تلعب دوراً كبيراً في تنشيط عملية التنمية.
- 9- استخدام التقنيات الحديثة قد يسهم في رفع المستوى الصناعي للدولة المضيفة.

7- عرض لبعض التجارب في إقامة المناطق الحرة

نود أن نذكر في البداية أن لكل بلد خاصيته في التخطيط لمشروع إنشاء المنطقة الحرة حتى يأتي ذلك متسجماً مع مشروعيه التنموية ومتسجماً مع متطلبات الاستثمار منه. لقد استطاعت العديد من الدول من أن تشهد نهضة سريعة مستفيدة بذلك من إقامة المناطق الحرة فيها كما هو الحال في دول جنوب شرق آسيا ودول أمريكا اللاتينية ودول القارة الأفريقية، وسوف نعرض هنا ثلاثة تجارب يمكن للعراق أن يستفيد منها:

1- منطقة سامان في كوريا الجنوبية

وهي من أقدم وأبرز المناطق الحرة في العالم اتخذت نموذجاً يمثل في معالجة الصعوبات استطاعت من خلاله أن تحقق نمواً اقتصادياً وترفع من معدلات صادراتها، بحيث تحولت كوريا خلال عقد واحد من الزمن إلى مصدر رئيسي للمنسوجات والأجهزة الكهربائية تمكنت بعد ذلك من تعميق التكنولوجيا وخاصة في مجال المنتجات الالكترونية الدقيقة وكذلك المنتجات المعنوية⁽¹²⁾. لقد تعكست الآثار التنموية في تجربة سامان على تحقيق التطور الصناعي إذ تزايد استقلال عنصر رأس المال والتكنولوجيا ساعداً ذلك على التحول إلى الصناعات الكثيفة وصناعات البحث والتطوير، إن ضمانات النمو المتحققة في هذه المنطقة تمثلت بوجود المناخ الاستثماري الملائم والاستقرار الاقتصادي والسلمي مع سهولة إجراءات الاستثمار وكفاءة المرافق الملائمة له. لقد تمكنت كوريا من خلال نموذجها هذا من أن تزيد من عائداتها بالعملة الأجنبية وأن تنقل التكنولوجيا إليها من خلال تشجيع الاستثمار الأجنبي فيها عن طريق التريب الصناعي وبالتالي استطاعت أن ترفع من مستوى مهارة العاملين وترفع من مستوى الخبرة التكنولوجية. وتمكنت بعد ذلك من تغيير نوعية الأنشطة الصناعية السائدة إلى التصنيع بدلاً من التصنيع مكررة إلى رفع درجات الجودة في منتجاتها الصناعية.

ويمكن أن نقول هنا أنه يمكن للعراق أن يستفيد من بعض جوانب هذه التجربة وأن يحقق الحد الملائم من متطلبات النمو الاقتصادي وأن يحقق عوائد مرتفعة من وراء النشاط الاقتصادي للمنطقة الحرة من خلال التركيز مثلاً على تشجيع الصادرات وخاصة وأن العراق يمثل قوة اقتصادية لا يستهان بها، فضلاً عن امتلاكه لموارد تساعد على خدمة اقتصاده.

2- المنطقة الحرة جبل علي

انطلقت تجربة المنطقة الحرة لجبل علي في دبي عام 1985 بعد أن هبت دولة الإمارات البنية الأساسية الملائمة لإقامة هذه المنطقة منطقتاً من أن نجاح هذه المنطقة يعتمد أساساً على وجود بنية أساسية متطورة فضلاً عن الحوافز والتسهيلات التي يمكن أن تقدمها للمستثمرين؛ وانصب اهتمام الدولة أولاً على تطوير ميناء دبي ومن ثم إنشاء ميناء راشد الذي انتهى العمل به عام 1979 ومن الفترة 1979 إلى 1985 اعتمدت حكومة دبي بتوفير البنية التحتية أيضاً وبالتالي المباشرة بإطلاق تجربة المنطقة الحرة في جبل علي؛ وخلال تلك الفترة تم إقامة عدد من

شكف التج
عند ص
لر الاقتصاد

في في مج

(12) د. اجال راتب، مصدر سابق ص 180 - 181.

المتن
المقترح
الشركة

8- الجد

تم

الموقع

العلم في

لخطوط

في موقع

ميد

مستقبلا

ولغرض

الحرية

إنشائها

1-

2-

أ-

ب-

ج-

د-

هـ-

3-

4-

5-

6-

7-

8-

9-

10-

11-

12-

13-

14-

15-

16-

17-

18-

19-

20-

21-

22-

23-

24-

25-

26-

27-

28-

29-

30-

31-

32-

33-

34-

35-

المشاريع فيها مثل مصنع دبي للألمنيوم ومصنع دبي للكيبيلات لتكسون تسادج مشجعة لجد المستثمرين⁽¹²⁾

لقد تميزت دولة الإمارات بقدرتها على إنشاء المناطق الحرة التي تمكنت من جذب الاستثمارات الأجنبية لها وأثبتت هذه المنطقة نجاحها سواء من حيث الإدارة أو من حيث تحفيز الأرباح فضلاً عن ما حققته هذه المنطقة من الاستفادة من مزاياء الميناء البحري فميناء دبي يشهد موقع جغرافي متميز على أسواق تمثل بارتفاع عدد المستهلكين كما استطاعت هذه المنطقة تحقيق نوعاً من التكامل مع باقي المناطق الحرة سواء كان ذلك في دولة الإمارات أو مع المناطق الحرة في الدول المجاورة لها ومثل ذلك هو التكامل الحاصل بين الصناعات في المنطقة الحرة لجبل علي والمشاريع البتروكيميائية القائمة في جبل وميناء ينبع في المملكة العربية السعودية. أما من حيث الشركات المستثمرة في هذه المنطقة فقد توسعت منذ إقامة هذه المنطقة وبمرور هذا، فهي بذلت بحوالي (16) مشروع عام 1985 ارتفع إلى (100) عام 1988، ثم إلى (200) عام 1990، ثم إلى (750) عام 1994 ثم وصلت إلى أكثر من (1600) شركة مستثمر توزعت على أكثر من (88) دولة بلغ حجم التبادل التجاري منها إلى أكثر من (8.5) مليار دولار⁽¹⁴⁾.

لقد توجت الاستثمارات المقامة في هذه المنطقة على مختلف المجالات الإلكترونية، الأجهز الدقيقة والأجهزة الطبية ومستلزمات صناعة الأدوية والمواد الخام وخدمات المطاعم والفنادق، المواد الغذائية وخدمات السفن البحرية وخدمات التعبئة والتغليف والفرش وغيرها من الصناعات الحديثة⁽¹⁵⁾.

يمكن للعراق أن يستفيد من هذه التجربة الناجحة بخاصة وأنه يسعى الآن إلى إقامة الميناء الكبير في محافظة البصرة وبذلك يكون قد وفر البيئة الأساسية لإنشاء المنطقة الحرة فسيكون من الفوائد، ويمكن أن يستفيد أيضاً من تجربة الحوافز والتسهيلات التي طبقها دولة الإمارات متمثلة ذلك بالاعفاءات الضريبية مثلاً وذلك لغرض جذب المستثمرين، فضلاً عن أن العراق أيضاً له موقع جغرافي متميز ويطل أيضاً على منطقة تمثل بارتفاع عدد المستهلكين ويمكن أن تكون الدول التي تطل عليها العراق اسوةاً هامة لتصرف المنتجات العراقية لها، فضلاً عن ما يمكن أن يقدم الميناء الكبير عند إقامته من دور لتنظيم الصادرات البحرية أو استيراد المواد الخام والمعدات اللازمة للصناعة. ويمكن لهذا الميناء بمنطقته الحرة أيضاً أن يحقق تكاملاً مع الموانئ والمنشآت الحرة في منطقة الخليج العربي وبخاصة مع ميناء دبي ومنطقة جبل علي.

3- الميناء الحر في برصعيد

يمثل هذا الميناء بموقع جغرافي متميز، تخصص في إنتاج وتسويق مكونات نظام النقل بالحاويات تمثلت في استقبال وتداول ونقل وتوزيع الحاويات وتصنيع وبيع وتأجير وإصلاح الحاويات كما يمارس عمليات تخزين وتداول الحاويات واستقبال بضائع عامة يتم تعبئتها داخل الحاويات⁽¹⁶⁾.

تم تحويل المنطقة الحرة في بور سعيد إلى ميناء حر اعتماداً على قانون الاستثمار رقم 230 لسنة 1989 الذي حدد الأضرار القانونية لإنشاء الشركات العاملة في المناطق الحرة. ويعبر للعراق أن يستفيد من تجربة هذا الميناء في مجال النقل بالحاويات مستفيداً من موقعه الجغرافي

(12) Sultan Bin Sulayem, Business Guide, Jebel Ali Free Zone, Authority, Dubai 2000, p. 1.

(14) Sultan Bin Sulayem, Ibid, p. 3-5.

(15) Who is in The Jebel Ali Free Zone 2000, P.1 - 146.

(16) محمد شفيق ميرزا، مصدر سابق، ص 2-3.

المتنير وامكانية تشاء شركة لتصنيع الحاويات يساهم فيها الميناء الحر في افوا (الميناء الحر المقترح) لانه في رأيه يمكن ان يقوم بالجانب التسويقي للحاويات بيذا وتاجيرا، ويسهم في اشاء لشركة الرأس الوطني بكبر نسبة ويترك الجزء الاخر للاستثمار الاجنبي.

8- المنطقة الحرة في ميناء الفاو

تمتاز المناطق الحرة في العراق بأنها يمكن ان تكون عامل جذب للاستثمارات وذلك من خلال الموقع الجغرافي الذي تتميز فيه، فكما نعلم ان العراق يحتل موقع استراتيجي وسيط بين دول العالم فهو قريب من الأسواق العالمية ويطل على الخليج العربي مما يجعله حلقة وصل مهمة لخطوط التجارة الدولية بين الشرق الاقصى والعالم الغربي، ان الفضل المناطق الحرة هي التي تقع في موقع جغرافي مميز، وهذا الموقع المميز متوافر تماما في ميناء الفاو.

مبدئيا يمكن ان تشغل المنطقة الحرة في المرحلة الأولى لها 200 كم² يمكن ان توسع مستقبلا ضمن مثلث الفاو والمناطق المجاورة لميناء اضافة للمنطقة الواقعة خلف الميناء، والغرض ابقاء سلطة المناطق الحرة بيد الدولة ان تكون كلفة الاستثمارات البنية التحتية للمنطقة الحرة استثمارا عراقية بتحويل حكومي ويمكن ان تقسم هذه المنطقة من حيث الغرض من اقامتها الى (17) -

- 1- منطقة الأغراض التجارية وهي المنطقة المخصصة للمستثمرين يستفيد منها لأغراض التخزين والتسويق.
- 2- منطقة الأغراض الصناعية، ويمكن ان تخصص للشركات والمستثمرين الراغبين بإقامة صناعات مختلفة مثل:
 - أ- منطقة للصناعات الكهربائية
 - ب- منطقة للصناعات الميكانيكية
 - ج- منطقة للصناعات الالكترونية
 - د- منطقة للصناعات البتروكيميائية
 - هـ- منطقة للصناعات التجميلية والتكميلية
- 3- منطقة لأغراض الخدمات العامة، تخصص للمستثمرين الراغبين بإقامة مشاريع خدمية مثل الفنادق والمطاعم ومراتب النقل أو أية خدمات أخرى.
- 4- منطقة للأغراض السياحية وتخصص لإقامة مدن أو مناطق ترفيهية على سواحل خور الزبير.
- 5- منطقة للصناعات البحرية تخصص للاستثمار على خور الزبير لإقامة صناعات بحرية متخصصة مثل صناعة الزوارق واليخوت والجنايب وغيرها.
- 6- منطقة للصناعات الغذائية تخصص لأغراض تصدير مثل هذه الصناعات ان تقوم بخدمة البواخر التي تصل الميناء.
- 7- منطقة مخصصة لمكاتب وشركات النقل وكلاء الشحن والتفريغ وإنشاء ساحات ومرائب تخصص لموقف السيارات والشاحنات.

(17) عبد الرزاق عبد الوهاب، د. محمد صابر الموسوي، المنطقة الاقتصادية الحرة في مثلث الفاو دراسة مقارنة في مستقبل العراق، المؤتمر العلمي السادس لوزارة النقل، 27-28 ايلول 2005، ص 24.

١٠

١١

١٢

١٣

١٤

١٥

١٦

١٧

١٨

١٩

٢٠

٢١

٢٢

٢٣

٢٤

٢٥

٢٦

٢٧

٢٨

٢٩

٣٠

٣١

٣٢

٣٣

٣٤

٣٥

٣٦

٣٧

٣٨

٣٩

٤٠

٤١

٤٢

٤٣

٤٤

٤٥

٤٦

٤٧

٤٨

٤٩

٥٠

٥١

٥٢

٥٣

٥٤

٥٥

9- الآثار الإيجابية المتولدة من إنشاء المنطقة الحرة في العراق

- 1- تساعد على جذب الاستثمارات الأجنبية للعراق
- 2- تكون عاملاً مساعداً على إنشاء صناعات جديدة باستثمارات أجنبية يمكن أن تدعم الاقتصاد الوطني.
- 3- تساعد على توسيع تجارة الترانزيت عبر العراق.
- 4- إيجاد فرص عمل لعدد كبير في العراق إذ ستكون المنطقة قادرة على تخفيف حدة البطالة في المجتمع.
- 5- العمل على دعم القطاع الخاص من خلال الاستفادة من التسهيلات المقدمة في المنطقة العراقية
- 6- يمكن أن تخلق فرص استثمارية في نشاطات مختلفة مثل الصناعة والتجارة والخدمات الأخرى.
- 7- يمكن أن تدعم الاقتصاد العراقي من خلال الحصول على اجور أو رسوم أو إيجار أراضي لتقديم خدمات متنوعة.
- 8- انعكاس تأثير النشاط الاقتصادي للمنطقة بحرة على محافظات المنطقة الجنوبية في العراق بشكل مباشر وذلك لقربها من المنطقة وغير مباشر لها في محافظات العراق، وبالتالي بعد تحقيق تنمية شاملة في منطقة جنوب العراق.
- 9- تشويه خدمات داعمة وسائدة لنشاط المنطقة بحرة في محافظة البصرة تحديداً مثلاً إسهام فنادق، مطاعم شركات نقل، خدمات فنية، نشاط الأسواق المحلية.
- 10- جذب وتشجيع الشركات العالمية لفتح مراكز خزن وتسويق لها في المنطقة بحرة بما يوافي دخولها الأسواق عند وجود الطلب على منتجاتها في المنطقة.
- 11- يمكن أن يكون لها تأثير إيجابي على هياكل الإنفاق المحلي من خلال أنشطة ديناميكية ممثلة في رفع كفاءة الخدمات والنقل والتسويق وتقليل تكاليفها.
- 12- تأثيرها الإيجابي على الدخل القومي والعناصر المكونة له وذلك من خلال الحصص النسبية كإيرادات المنطقة بحرة في الدخل القومي والتي يكون مصدرها متغيراً من الصادرات وتأثيرها على عيول التجارة الخارجية من خلال زيادة الوزن النسبي للصادرات وذلك بتمهيد طريق مضاعفة الصادرات ووضع إستراتيجية محددة وفعالة لقطاع الصادرات.
- 14- يمكن أن تقوم الدولة بأخذ دورها في ضبط أولويات الاستثمار في هذه المنطقة من خلال إعطاء الأولوية لأنشطة متقدمة تكنولوجياً على أنشطة أخرى ذات مستوى تكنولوجي أقل.
- 15- تساعد على بناء شبكة وطرق تربط بين المناطق الحرة والاقتصاد المحلي وبالتالي بد أن تساعد على تحقيق النمو في كل قطاعات الاقتصاد الوطني وبما يؤدي إلى زيادة المدخلات والزمانية والمكانية.

10- الاستثمارات التي يمكن إقامتها في المنطقة الحرة في الداي

- 1- إنشاء مخزون للبضائع العامة.
- 2- إنشاء مخازن مبردة لتخزين الفواكه واللحوم والأسماك وغيرها.
- 3- إقامة ساحات للمخزن المكشوف.
- 4- إنشاء صهريج لتخزين المنتجات النفطية.
- 5- إنشاء ملحقات خزائن الحاويات المبردة.
- 6- إقامة مصانع للصناعات الكهربائية.
- 7- إنشاء صناعات إلكترونية.
- 8- إنشاء صناعات ميكانيكية.
- 9- إنشاء صناعات بتروكيماوية.
- 10- إنشاء صناعات إنشائية.
- 11- بناء فنادق.
- 12- إنشاء ورش بحرية.
- 13- إنشاء صناعات غذائية.

من كل ما تقدم نجد أن توجه العراق في هذه المرحلة وبعد اكتمال العناصر الاقتصادية وغيرها من العناصر اللازمة لإقامة منطقة حرة سيكون له مغزى اقتصادي متميز في تطوير مختلف مرفق الحياة وإعاش الحركة التجارية في العراق إذا توفرت لهذا التوجه عوامل النجاح المتمثلة في المناخ السياسي الملائم والبيئة الاقتصادية والأطر التشريعات القانونية الملائمة.

عم الاقتصاد

حدث البطال

نطقة الحرة

ة والخمس

ر أراضي

ة في العراق

بالتالي يمكن

أ مثلاً عند

لحرة بما يؤم

طة ديناميكية

حصلة التسم

صادرات مثلاً

وذلك يتم

طقة من خا

ي تكنولوجيا

وبالتالي يمكن

ي زيادة العن